

## شرائع الاسلام في مسائل الحلال

[ 736 ] ولا بد من تكرار الاصطياد به، متصفًا بهذه الشروط، ليتحقق حصولها فيه. ولا يكفي إنفاقها مرة (5). ويشترط في المرسل شروط أربعة: الأول: أن يكون مسلماً أو بحكمه كالصبي. فلو أرسله المجنوس أو الوثني، لم يحل أكل ما يقتله. وإن أرسله اليهودي أو النصراني فيه خلاف، أظهره أنه لا يحل. الثاني: أن يرسله للاصطياد فلو استرسل من نفسه (6)، لم يحل مقتوله. نعم، لو زجره عقيب الاسترسال فوقف، ثم أغراه صح، لأن الاسترسال انقطع بوقوفه، وصار الأغراء إرسالاً مستأناً. ولا كذلك لو استرسل فأغراه. الثالث: أن يسمى عند إرساله فلو ترك التسمية عمداً، لم يحل ما يقتله، ولا يضر لو كان نسياناً ولو أرسل واحد، وسمى به آخر، لم يحل الصيد مع قتله له (7). ولو سمي فأرسل آخر كلبه ولم يسم، فاشتركت في قتل الصيد، لم يحل. الرابع: أن لا يغيب الصيد وحياته مستقرة فلو وجد مقتولاً أو ميتاً بعد غيبته (8) لم يحل، لاحتمال أن يكون القتل لا منه، سواء وجد الكلب واقفاً عليه أو بعيداً عنه. ويجوز الاصطياد بالشرك والحبالة والشباك (9)، لكن لا يحل منه إلا ما يدرك ذكاً ته، ولو كان فيه سلاح. وكذا السهم، إذا لم يكن فيه نصل ولا يخرق، وقيل: يحرم أن يرمي الصيد بما هو أكبر منه، وقيل: بل يكره، وهو أولى. الثاني في أحكام الاصطياد: ولو أرسل المسلم والوثني آلتهمَا فقتلاه لم يحل، سواء اتفقت آلتهمَا

(5) فلو أرسل كلباً كان من عادته الاكل من

الصيد، فلم يأكل هذه المرة، مات الصيد لم يحل إلا إذا أدركه وذبحه بشرائط الذبح. (6): أي: الكلب بنفسه رأى صيداً وأخذه وقتله بدون أن يرسله صاحبه (أغراه) أي: شجعه على الذهاب بالأصوات الخاصة. (7): أي: قتل الكلب للصيد (وأرسل آخر) يعني: أحدهما سمي وأرسل كلبه، وآخر لم يسم وأرسل كلبه واشترك الكلبان في قتل الصيد لم يحل. (8): أي: غاب عن غير الصائد، خلف جبل، أو حجر، أو شجر، أو في حفرة، أو غير ذلك (لا منه) أي: لامن الكلب بل بسبب سقوط، أو اصطدام أو نحوهما. (9): أنواع مختلفة للصيد يراجع صورها في (المنجد) (ولو كان فيه سلاح) أي: حتى إذا كان في الشبكة مثلاً حديدة سقطت على الصيد فقتله، فلا يحل (أكبر منه) كان يرمي سيفاً كبيراً على عصفور فيقتله.